

من السبت إلى السبت

أحرصوا على الأمن والاستقرار



أحمد إسماعيل الأكوع

يكفي اليمن الحروب التي عاشتها منذ قيام الثورة حتى اليوم .. نحن عايشنا كل ذلك عايشنا حصار صنعاء وحروباً شتى حدثت في اليمن .. واليمن استقرت خلال السنوات الماضية ومن يحاول إشعال الفتن في اليمن فذلك شخص لا يحب اليمن ولا يتمنى لها الخير وكل ما يهيمه هو نفسه ومصالحه..

على ان من يريد الوصول الى منصب او جاه يستطيع أن يحكم إذا وجد في نفسه القدرة عبر الانتخابات الحرة والنزيهة ومن كانت لديه القدرة والكفاءة فإنه يصل إلى هذا الموقع بالطرق المشروعة أما الصراعات فإنها ليست في صالح اليمن ولا في صالح أحد.. فكلما نشبت صراعات كلما تدهور الاقتصاد اليمني ولم يشهد اليمن تدهورا في اقتصاده وفي تدهور عملته المحلية إلا بسبب الأزمات والحروب فالأمن والاستقرار هو الخيار الوحيد لتحقيق التنمية وتحقيق العدل والمساواة فالجيل الجديد لم يدرك ما واجهه أبائهم وما عانوه وفرص العمل لا توجد إلا بالأمن والاستقرار لأنه في ظل الأمن والاستقرار تتحقق المشروعات الكبيرة والصغيرة والتي سيجد كل شخص الوظيفة لكن عندما تتعدد الأمور ويصبح الحقد والانتقام هو السائد في المجتمع فإن شريعة الغاب هي التي ستسود في المجتمع ومن لا تعلمه التجارب فليس الدهر له بصاحب.

بواء الطفولة

الأطفال الصغار لا هم لهم إلا اللعب والفرح والمرح لا يشعرون في حياتهم كما يشعر الكبار ولا يعيشون المشاكل التي يتحملها الكبار فالطفل لا هم له إلا أن يجد اللعبة التي تريهه ويتمتع بها ولا يبالي بغده ومستقبله ونادرا ما نجد طفلا يفكر تفكيراً صحيحاً كما يفكر الكبار وكلما كبر الطفل كلما وجد المشاكل أمامه تطارده من جهة إلى جهة ولا يجد بعد المتعة في اللعبة لأن اللعبة أصبحت في نظره للأطفال وهو لم يعد طفلاً وهكذا تمر الحياة بالأطفال الصغار يكبرون ويصبحون أصحاب أسر ، يشعرون بأن واجبهم هو رعاية أبائهم وحياتهم الزوجية.

الاقتصاد

يعاني العالم من قلة الحبوب وخاصة النامية التي تستورد القمح ولا تزرع أي شيء بل إن بعض الدول تعتمد اعتماداً كاملاً على الخارج ولا تدري لماذا تقف هذه الدول حائرة تعجز عن الزراعة ولا تولي هذه القضية أي اهتمام مع أن الاقتصاد لا ينمو ولا يتقدم إلا إذا تقدمت الزراعة وكانت اليمن تصدر الحبوب إلى الخارج اليوم هي تستورد 4.5% من القمح ولا تزرع شيئاً مع أن الأرض خصبة ولو زرعت اليمن واعتصمت على نفسها لانزل الله المطر ولكن للأسف لا أحد يبالي ويتنظر لقمته من الخارج.

شعر

كم تركنا بالعين اباغ
من ملوك وسوقة أكفاء
أمطرتهم سحاب الموت تترى
إن في الموت راحة الأشقياء
ليس من مات فاستراح بميت
إنما الميت ميت الأحياء



الحماقة صفة الأغبياء

حسين البكري

بعض الأغبياء وبفلوسهم يعتقدون أنهم
وحدهم الأذكى العقلاء وما دونهم أناس أغبياء
أقل منهم وجاهة وذكاء وعلما.

قال الشاعر:

لكل داء دواء يستطب به
إلا الحماقة أعيت من دواؤها
والحماقة مأخوذة من حمقت السوق إذا كسدت فكان
الأحمق كاسد العقل والرأي فلا يشاور في أمر من الأمور..
والحماقة غريزة بائسة لا تنفع فيها الحيلة ولا دواء لها غير
الموت.

ومن صفاته الثقة بمن لا يعرفه والكبر وكثرة الكلام وسرعة
الجواب وإن سئل بخل وإن سال الح قال عيسى عليه السلام:
عاجلت الأبرص فأبرأته وعاجلت الأحمق فأعيانى ، وتجاهله
يكون بعدم الرد عليه.

ومن تجارب الحياة تعلمنا وتعودنا على زمن غلبت عليه
الحماقة.. فعابا ما نجد الحمقى يتولون الوظائف والمناصب
المهمة في دوائر العالم الثالث المستضعف ليعاني المواطن من
تكبرهم وقلة عقولهم.

آخر الأبيات:

إذا المرء أفضى سره بلسانه
ولام عليه غيره فهو أحمق
إذا ضاق صدر المرء من سر نفسه
فصدر الذي يستودع السر أضيق

H_elbakri@hotmail.com

والحاق الأذى بالمجتمع وسلمه الاجتماعي، ومهمة كهذه ليست مهمة الحكومة والحزب الحاكم وحدهما بل هي مسؤولية الشركاء والفرقاء معاً، كما أنه ليس هناك منطقة وسط في هذا الجانب، ولا يمكن بأي حال من الأحوال لفرق أو حزب أو جماعة إعداء أن أمراً كهذا لا يعنيه، فالشراكة الوطنية التي طالما دعا إليها فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح- رئيس الجمهورية- تقتضي أن يسمو الجميع على كل الصغار من أجل المصلحة الاستراتيجية العليا للصغار، ولن يتأتى ذلك ما لم نجعل من شعار «اليمن أولاً» منطلقاً حقيقياً تذوب فيه كل الأهواء وتتصهر في بوتقته كل الاتجاهات، وتتماهى في داخله كل الرغبات والقناعات، وإذا ما تمثلنا هذا المبدأ في كل خطواتنا، سنجد بالفعل أن ما هو مطلوب منا اليوم أهم من الانشغال بخلافاتنا الحزبية وتبايناتنا السياسية، وأنا مطالبون حقاً بالعمل كفريق واحد لتسريع وتأثر التنمية وجذب الاستثمارات العربية والأجنبية، لما من شأنه التغلب على معضلي الفقر والبطالة وتطوير مراكز التعليم وربط مناهجه بموجهات ثقافية وتربوية وطنية وتقنيات حديثة، تقضي إلى مخرجات تتماشى مع متطلبات التطور والتحديث، مستلهمين مدلول ما سبق وأن أكد عليه فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح بقوله: إننا جميعاً في سفينة واحدة وعلينا أن نحافظ على هذه السفينة من كل الأعاصير والأنواء والأمواج المتلاطمة وأن نبحر بها سوياً إلى شواطئ الأمان.

والثقافية والمكونات السياسية والحزبية والمهنية والنقابية، لما ظهرت الكثير من التحديات التي نواجهها اليوم والتي باتت تلقي بظلالها السلبية على واقع حياتنا. ومع ذلك فإن ما يبعث على التفاؤل أن مثل هذه الاختلالات قد شعر بها الجميع وصارت في واجهة الاهتمام الوطني، بدءاً من القيادة السياسية وانتهاءً بفعاليات بعض المنظمات المدنية، ما يعني أننا في هذا الوطن ما نزال بعيدين عن درجات الاستعصاء وأن بإمكاننا تجاوز مثل هذه الثغرات وردمها، إذا ما تعززت لدينا القناعة الحقيقية أن الانتماء إلى الوطن ليس شعاراً يرفع ولا مفهوماً يتردد وإنما هو شعور متقد وارتباط متين لا يقبل المناورة أو المساومة أو المجادلة، وأن علاقة الإنسان بوطنه لا تحكمها مغريات الغنائم أو حظوة المناصب أو المزايا الأناثية الزائلة، بل أن الانتماء للوطن هو العروة الوثقى، التي لا تخضع ولا ترتعن لمنفعة أو مكسب أو مصلحة. ونعتقد أن أهم خطوة نطالب أن يتخذها الجميع هي أن يغلبوا العام على الخاص وينسوا خلافاتهم وتبايناتهم السياسية والفكرية، ويعملوا على تسخير كل طاقاتهم من أجل الارتقاء بالوعي الوطني وأن يجعلوا من «اليمن أولاً» منطلقاً لتوحيد الجهود والطاقات والقدرات في جبهة قوية قادرة على مواجهة كل التحديات الماثلة، وفي الصدارة منها التحدي الإرهابي واجتثاث عناصره المتطرفة التي تسعى لإلحاق الضرر بمصالحنا الوطنية العليا ومسارات التنمية وتوجهات التطوير والتحديث، وضرب الأمن والاستقرار وإشاعة الفوضى

مصلحة اليمن فوق كل الاعتبارات



عاصر المائق

يستفاد من كل التجارب التي مر بها وطننا على مدى العقود الماضية أن ما نواجهه اليوم من تحديات عارضة أو استثنائية لم تكن سوى نتيجة قصور لم نلتفت إليه ربما في السابق في التربية الوطنية وتنمية مشاريع الانتماء لدى الشباب والنشء..

في مهاوي الانحراف أو التطرف أو منزلقات التخريب ونوازع الإجمام، ولو أن المدرسة ومؤسسات التربية والتعليم والإرشاد والثقافة ورعاية الشباب وغيرها من أحزاب وتنظيمات سياسية ومنظمات مجتمع مدني ونقابات وفعاليات شعبية وجمهورية تحورت أولوياتها في استنهاض مكامن الثقافة الوطنية عند النشء والمجتمع، وعملت على جعل أولويتها الرئيسية تكريس مفهوم المواطنة وحب الوطن ونشر الثقافة الدينية الصحيحة، لكانت بذلك قد رفعت من إسهامها في إعداد الأجيال الجديدة على نحو يحصن هذه الأجيال من كل الاختراقات والأغراء والإغواء والتغريب والاستقطاب من قبل أصحاب النوايا الخاسرة والمشاريع الصغيرة والتتواء المتطرفة التي تحركها دوافع التعصب والانغلاق وموروثات الماضي المتخلف، ويتعبير أدق فإنه لولا قصور دور المدرسة ورسالة المسجد والمؤسسات التربوية والتعليمية

الذين يشكل تعدادهم ثلثي سكان اليمن مما أدى إلى فراغ سرعان ما استغلته بعض القوى المرتبطة والحادة على هذا الوطن وشعبه وتورته ووحدته ومكاسبه وتحولاته في ميادين التنمية والنهوض والتحديث والتطور، وذلك في محاولة من هذه القوى لزعزعة التماسك والتلاحم الوطني وقيم الانتماء للوطن وثوابته وقيمه الحضارية وتقاليد النبيلة، بيد أنه ما كان لعناصر التطرف والإرهاب استتارة شعور كل غير على وطنه ودينه في هذا الوطن من خلال أعمالها الإجرامية والعنصرية التي تستهدف اقتصادنا الوطني ومشروعنا التنموي وبقاء ديننا الحنيف، لو أن كل مواطن استشعر مسؤولياته وواجباته نحو وطنه وأمنه واستقراره وأدركت كل أسرة أنها معنية بتربية أبنائها التربية الوطنية والدينية السليمة واضطلعت بهذا الدور بشكل صحيح عن طريق مراقبة سلوك أبنائها وخاصة غير الراشدين منهم وبما يحول دون وقوعهم

توعية المستهلك وحمايته من الإعلان المضلل مسؤولة من؟

سيف إسماعيل أحمود

إن حماية صحة المستهلك وتوعيته مسؤولة جماعية تضامنية تشترك فيها الجهات الرسمية المعنية بالحماية وجمعية حماية المستهلك وكل بحسب الدور المناط بها وفقاً للقوانين والتشريعات المحددة لاختصاصاتها وقانون حماية المستهلك رقم ٤٨ لسنة ٢٠٠٨ م

في مصلحة المستهلك أن الترويج للسلعة أو الخدمة أو المنتج من الأمور الهامة والحاسمة للشركات نظراً للأهمية البالغة التي يلقيها الإعلان في إيصال الرسالة الإعلانية للمستهلكين ودفعهم لاتخاذ قرار الشراء للسلعة والمنتج أو الحصول على الخدمة ولكن في نفس الوقت من حق المستهلك أن يحصل على السلعة دون أن تسبب ضرراً لصحته وبالتالي فإن الحديث هنا يتمحور في سياق الإعلان الجشع والمضلل الذي يقوم بالترويج لسلعة أو منتج أو خدمة بمعلومات كاذبة مضللة يتم من خلالها خداع المستهلك وينبغي أن تنصب في إطار أولويات المهام التركيز على محاربة الترويج للأغذية غير الصحية والتي تحتوي على نسبة عالية من الملح والسكر والدهون ويمنع بث الإعلانات لها خلال فترات معينة حتى لايتسنى للأطفال مشاهدتها بالإضافة إلى مناقشات الكثير من الأمور المتعلقة بهذا الجانب وبشكل موضوعي بالاعتماد على دراسات وبيانات وأفية تسهم في تشكيل وإقرار قرارات مؤثرة وصائبة في هذا الاتجاه في إطار اللجنة العليا لحماية المستهلك وعلى أن يكون من نتائج هذه القرارات المؤمل اتخاذها الحد من تسويق الأغذية غير الصحية وتشديد القيود على إعلاناتها عبر الوسائل الإعلامية المختلفة وخطر الترويج لها في المدارس نظراً لآثارها السلبية على صحة الأطفال وفقاً للمعلومات التي أشرت لها منظمة الصحة العالمية كذلك إعادة النظر بالحملات ضد التدخين وبشكل يظهر الأضرار التي تسببها للمدخنين بالاعتماد على نتائج واضحة يتم تصويرها بشكل علاني مؤثر يعكس بشاعة الأمراض التي يمكن أن تسببها والتطبيق الحازم للقوانين والقرارات المتعلقة بمنع التدخين لاسيما وأن تكلفة الأمراض الناتجة عن التدخين تزداد يوماً بعد يوم.

وبناءً على ذلك فإنه مطلوب من الجميع الاهتمام بمشاكل المستهلك ووقايته من التضليل الإعلاني والإسهام في بلورة وعي استهلاكي عام، يمكن المستهلك من الحصول على حقوقه في السلامة ومنتج يتمتع بالجودة بمواصفات السلع التي يقوم بشرائها وضمان حرية الاختيار وتحقيق السلع لاحتياجاته الأساسية وتقديم الشكاوى ضد السلع المعيبة وحق التعويض عما لحق به من أضرار عن السلعة المستخدمة السببية للضرر. ولاتوقف الحماية على اتفاقية التجارية والاقتصادية وإنما نتدرج في الإطار القانوني المتعلق بالغش التجاري والضرر الصحي الناتج عن التأثير الإعلاني الكبير لبعض السلع أن حماية المستهلك تبدأ أولاً من التركيز على تفعيل دور خط الدفاع الامامي المتمثل بمراقبة السلع والمنتجات التي تدخل البلاد عبر المنافذ الجمركية الرسمية البرية والبحرية والجوية وأحكام السيطرة على الحدود لمنع السلع والمنتجات التي تدخل البلاد عبر التهريب بكل مساهماتها الضارة وذلك للتأكد من تطابقها للمواصفات المتعلقة بالجودة والنوعية وهذه مسألة مهمة جداً في ظل اليات نظام اقتصاد السوق الحر القائم على المنافسة المتكافئة والشريفة في عرض السلع والمنتجات وهذه المهمة مناطة بالهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة ثم يأتي بعد ذلك التعامل مع الواقع الإعلاني

الراهن في ضوء قيمة المنتج الحقيقي الذي يراعي فيه الأسس الصحيحة والبعد عن التضليل الذي يلجأ إليه بعض المعلنين والشركات الملتنة والحد من الإعلانات الموجهة للأطفال وفضح المنتجات والسلع التي تضر المستهلك والعمليات التسويقية الجشعة وتثريد وتوعية المستهلك وهذا الدور مناط بمؤسسات حماية المستهلك الرسمية وجمعيات حماية المستهلك التي حدها قانون حماية المستهلك رقم(٤٦ لسنة ٢٠٠٨ م) ولتفعيل دور الأجهزة الرقابية الرسمية بمراقبة السوق وتأمين صلاحية أو جودة السلع والمنتجات المتداولة في السوق ودور جمعيات حماية المستهلك، لا بد من وضوح المهام المناطة بكل جهة رسمية معينة بمراقبة السوق وحماية المستهلك وذلك في إطار القوانين والتشريعات المحددة لاختصاصات كل جهة وقانون حماية المستهلك رقم) ٤٦ (لسنة٢٠٠٨ م سواء المهام المحددة في إطار القانون الخاص بإنشائها وتحديد اختصاصاتها أو المهام المشتركة مع الجهات الرقابية الرسمية الأخرى المعنية بمراقبة السوق المحددة بقانون حماية المستهلك السابق الذكر كذلك دور جمعيات المستهلك وعلاقتها مع الأجهزة الرقابية الرسمية المعنية بحماية المستهلك في تنفيذ المهام المناطة بها في إطار التنسيق والتعاون مع الأجهزة الرقابية الرسمية وبشكل جدي ومسئول تتكامل من خلاله الجهود للقيام بدور مؤثر يصب

نعم لاختيار الرجل المناسب في المكان المناسب

عبدالكريم قبلان السقطري

الحقيقة حلم لامسه الأمل بعدما الصوت في المحيط انفجر.. عظيم أنت يا وطني أنت ياسقطري.. إن المتتبع للشارع السياسي في أرخبيل سقطري وما شهدته اليوم بعد فترة زمنية طال أمدها أكثر من سنتين عجاف يجد أن الناس بين صدى المعارضة وطموح الحزب الحاكم (المؤتمر) بعيدا عن الصراع الذي دام أكثر بكثير

من حيث كيف ترى أن تصبح سقطري الأرخبيل هيئة مستقلة عن نظام الوكالة (الوكالة .. المحافظة) لكي نكون راسدا مرتبطا برئاسة مجلس الوزراء إن صح القول عند بعض المحللين في الشارع السقطري اليمني وفريق آخر يرى أن يكون مصرف سقطري الأفضل هي الوكالة (انتخاب وكيل لشؤون أرخبيل سقطري) ولما شهد هذا اليوم وهذا التاريخ العظيم الثلاثاء ٢٠١١/١/٢٥م انتخاب لهذا الوكيل المنتظر الذي تم تأخيرها لأسباب الصراعات السياسية القوية داخل المجلسين المحليين (حديبو - قلنسية) ناهيك عن الصراع على الصعيد المحلي داخل المجتمع السقطري والقرار السياسي المركزي باختبار وكيل لشؤون سقطري من خارج أبناء الأرخبيل إلا أن هذا باء بالفشل لأسباب أكثر من وريشة نوقشت فيها مثل هذه القضايا التي تجرعت منه الجزيرة لأكثر من سنتين عانى من خلاله المجتمع السقطري على مستوى كافة الأصعدة (سياسيا - اجتماعيا - ثقافيا - اقتصاديا...الخ). ومع هذا كله فقد وصل هذا الصراع إلى فخامة الرئيس علي عبدالله صالح حفظه الله واتفاء زيارته في ديسمبر ٢٠١٠م اتخذ قرارا بعدما رأى ما لا يسره ففعل أمره الفاصل بأن يكون اختيار الوكيل من أبناء سقطري وأن يتم انتخابه من قبل أعضاء المجالس المحلية في المديريتين (حديبو - قلنسية) تاركا هذا الوضع اختيارا ديمقراطيا لا مركزيا لإسكات الخلافات السياسية والإقلام الزائفة في الإعلام أو الشارع المحلي الذي نشبت من خلاله بين كل الأطياف السياسية الطامحة والراغبة في السياسة المركزية لاتخاذ قرار الوكيل لشؤون سقطري بعيدا عن المناطية والعنجهية.

اليوم هو الفاصل في هذا القرار الانتخابي والذي حضره محافظ محافظة حضرموت الأستاذ القدير أحمد سالم الخنبيشي - محافظ المحافظة رئيس المجلس المحلي بالمحافظة الأستاذ جنيدي أحمد الجنيدي - الوكيل الأول لساحل حضرموت والأخ والأخ الأستاذ محمد بن فارس رئيس لجنة الخدمات بالمجلس المحلي في المحافظة والأخ الأستاذ مصطفى شيان مدير عام ديوان المحافظة والأستاذ سعيد سالم باحقيقية عضو مجلس النواب رئيس المؤتمر الشعبي العام بارخبيل سقطري ورؤساء وأعضاء المجالس المحلية في المديريتين (حديبو - قلنسية) ومدنوبو المحافظة الأخ الأستاذ أحمد عيسى غانم عضو المجلس المحلي بالمحافظة ممثلاً لمديرية حديبو والأستاذ أحمد عبدالله الجمهني عضو المجلس المحلي بالمحافظة ممثلاً لمديرية قلنسية وقد خرج القرار الفاصل من هذا الانتخاب بالأغلبية الساحقة مما حظي بالفوز بين المنافسين للأستاذ العاقل الرشيد عيسى عبدالله سدهي - أمين عام المجلس المحلي بقلنسية بعدد أصوات ٢٢ صوتا على منافسه الذي حظي ب(١٨) صوتا على الأقل. يرى الشارع السقطري اليمني أن هذا الانتخاب كان قرارا صائبا في إرساء الديمقراطية واختيار الرجل المناسب في المكان المناسب، اختيار صائب هو نعم لاختيار الذي حظي به المجتمع السقطري.



التحصين مسؤولة

والتزام لوقاية الأطفال

تحصين الأطفال ضد المكورات الرئوية يقي من أمراض قاتلة مثل الالتهاب الرئوي والتهاب

سحايا المخ وتسمم الدم.

عزيزي الأب ..

عزيزتي الأم: